

الاتحاد الاوربي يفكر جدياً في اتخاذ خطوةٍ ما ضد ارتريا

تقرير مارتن بلاوت/ مراسل البي بي سي في افريقيا ترجمة قسم الاعلام بحزب الشعب الارتري

نسباً لما اكتشفته مفوضية الاتحاد الاوربي من تصرف ارتريا بالبيع فيما منح لها من مساعدات إنسانية، فإن المفوضية تفكر جدياً في اتخاذ خطوةٍ ما تجاهها.

لذلك من المحتمل أن يترتب علي ارتريا دفع ثلاث ملايين دولار امريكي قيمة تلك المساعدات المباعة، وحسب تصريح سفير الاتحاد الاوربي بارتريا السيد/ غيرت هايكنسس للبي بي سي، فإن كل المحاولات للتحدث مع السلطات الارترية بهذا الخصوص قد باءت بالفشل، الأمر الذي يضطر الاتحاد الي اتخاذ خطوةٍ ما تجاه ارتريا.

هذا ومن الباعث علي القلق أن تتزامن هذه الأزمة مع معاناة 15% من سكان البلاد من شح الغذاء فضلاً عن كون ارتريا واحدة من أكثر الدول اعتماداً علي المساعدات الإنسانية الإغاثية، علماً أن السلطات الارترية وتحت حجة الحيلولة دون انكال الشعب علي تلقي الإغاثة تتبع منذ مايو الماضي سياسة الدفع مقابل العمل نقداً، والاتحاد الاوربي يتهم ارتريا ببيعها المساعدات لتمويل هذا المشروع من عائدات تلك الصفقة.

النظام الارتري نفذ هذه الخطوة والمشروع المتمخض عنها دون التشاور مع الدول المانحة التي لها تعليمات صارمة ومحددة تجاه التعامل مع مساعداتها وأوجه الاستفادة منها.

حول النظام السياسي:

يقول السفير/ هايكنسس: إن صبر الاوربيين اليوم قد نفذ، ويضيف: (ظللت منذ مايو الماضي أبعث بعددٍ لا حصر له من الرسائل الي وزارتي التنمية والعمل والتأمينات الاجتماعية، كما تعودت أن أثير الموضوع مع المسؤولين المعنيين في كل مناسبة يتاح لي فيها اللقاء بهم ولكن دون جدوى أو أي اهتمام بالرد، لذلك نحن الآن في تشاور مع بروكسل (مقر رئاسة الاتحاد الاوربي) حول حجم ونوع الخطوة التي يفترض أن تتخذ).

كما أبان السفير أن: (المطالبة بدفع الثلاث ملايين دولار واحدة من العديد من الخطوات التي يمكن اتخاذها، وأن أداء النظام الذي تعوزه الشفافية ناتج عن انعدام الصحافة الحرة ووسائل التعبير الأخرى عن الرأي المخالف، وأعتقد أن هذا يعود الي طبيعة النظام، فناهيك أن يكون هذا النظام ديمقراطياً، بل ما أبعد عن الديمقراطية، حيث يمكن القول: إنه نظام دكتاتوري ينفاد بفردي واحد فقط هو إسياس أفورقي) علي حد قول السفير.

العلاقة بين الحكومة الارترية والدول المانحة في تدهور مستمر، فهناك عدد من الإجراءات القانونية التي تحظر سفر أو تحرك الهيئات المانحة خارج حدود العاصمة اسمرأ، كذلك أحالت الحكومة الي ملكيتها ما لا يقل عن مئة (100) من السيارات التي تعود ملكيتها الي مختلف الجهات المانحة، هذا بالإضافة الي منع العديد من المؤسسات المانحة من العمل في ارتريا.